مداني بن شهرة
أستاذ التعليم العالي /كلية العلوم الاقتصادية جامعة تيارت
madani_benchohra@yahoo.fr

دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع و آفاق (المجال الصناعي نموذجا)

الملخص:

إن الاستثمار العالمي يبرز الفرص الاستثمارية المتوافرة لدي الدول ، وكيفية خلق شراكات دولية فالمؤسسة الجزائرية مجبرة على توجيه كل جهودها لرفع هذا التحدي و ذلك من خلال الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تتيحها لها اتفاقات الشراكة ، و المتضمنة السبل الكفيلة لدعم تأقلم المؤسسات الاقتصادية الوطنية مع المرحلة الانتقالية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و لقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية في العديد من الدول خاصة التي تعتمد اقتصادياتها على تصدير الخام ، لذا تعتبر الشراكة كآلية للنمو و التوسع و تبديل العلاقة التنافسية بالتعاون، إضافة إلى الحصول على المساعدات التقنية و التكنولوجية و كسب الخبرة و المهارة، وسعيا لتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الجزائر الشراكة كبديل أو خيار استراتيجي ، بواسطة إرساء مبدأ المصلحة المشتركة و المنفعة المتبادلة كما تعتبر الجزائر من الدول القادرة على إحراز التقدم وتعميقه على المستوى الدولي, وهذا لما تمتلكه من مقومات ومؤهلات تمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتعد تركيا من بين أهم الدول التي عقدت معها الجزائر اتفاق شراكة ، وعليه مرامنا من هذه الورقة البحثية إبراز أهم مجالات هذا الاتفاق الثنائي وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية : الشراكة الثنائية، الجزائر، تركيا،التنمية .

Résumé:

L’investissement mondial met en évidence les opportunités d'investissement disponibles dans les pays, et comment créer des partenariats internationaux /

L institution Algérienne est obligé de diriger tous ses efforts pour relever ce défi et de ce faire bénéficier des possibilités positives offertes par ses accords de partenariat, et inclure des moyens de soutien pour l'adaptation les institutions économiques nationales à la transition notamment les petites et moyennes entreprises. Ce sujet a été pris avec beaucoup de sérieux dans de nombreux pays, en particulier ceux qui leurs économies dépendent de l'exportation de brut

Ainsi, le partenariat est considéré comme un mécanisme pour la croissance et l'expansion et un moyen de basculement le rapport de concurrence en coopération, et avoir accès de plus à l'assistance technique et de l'expérience technologique et d'acquérir de la compétences,

Pour atteindre ces objectifs, l’Algérie a adoptée le partenariat comme une alternative ou un choix stratégique, en établissant le principe d'intérêt commun et des avantages mutuels

Considérant l’Algérie est l une des pays capable de progresser et de l'approfondir au niveau international en raison de ses constituants de multiples qualifications pour leur permettre de parvenir à un développement économique.

La Turquie est parmi les pays les plus importants ont eu lieu des accords de partenariat avec l’Algérie,

L’objectif de cette recherche est mettre en évidence les domaines les plus important de un accord bilatéral et son impacte sur l'économie nationale.

Mots clés: partenariat bilatéral, l'Algérie, la Turquie, le développement.

مقدمة

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تدعيم الاقتصاد الوطني بمختلف الاستثمارات الأجنبية مما يتطلب العمل بشكل جاد لاقتناص الفرص الكثيرة ، من اجل تعزيز الاستثمارات المشتركة، بالتالي المساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 2.9 مليار دولار وبحصة 6.2 % بعد كل من السعودية في المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 12182 مليون دولار وبحصة بلغت 25.8% من الإجمالي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 9608 مليون دولار وبحصة 20.4%، ثم لبنان في المرتبة الثالثة بقيمة 3678 مليون دولار وبحصة 7.8%، الجزائر في المرتبة الرابعة بقيمة 2900 مليون دولار وبحصة 6.2%، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2887 مليون دولار وبحصة 6.1%، ثم مصر في المرتبة السادسة بقيمة 2798 مليون دولار وبحصة 5.9. %كل ذلك لسنة 2012 كما أن الاستثمار العالمي يبرز الفرص الاستثمارية المتوافرة لدي الدول ، وكيفية خلق شراكات دولية فالمؤسسة الجزائرية مجبرة على توجيه كل جهودها لرفع هذا التحدي و ذلك من خلال الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تتيحها لها اتفاقات الشراكة ، و المتضمنة السبل الكفيلة لدعم تأقلم المؤسسات الاقتصادية الوطنية مع المرحلة الانتقالية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و لقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية في العديد من الدول خاصة التي تعتمد اقتصادياتها على تصدير الخام ، لذا اعتمدت الشراكة كآلية للنمو و التوسع و تبديل العلاقة التنافسية بالتعاون، إضافة إلى الحصول على المساعدات التقنية و التكنولوجية و كسب الخبرة و المهارة، وسعيا لتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الجزائر الشراكة كبديل أو خيار استراتيجي، بواسطة إرساء مبدأ المصلحة المشتركة و المنفعة المتبادلة كما تعتبر الجزائر من الدول القادرة على إحراز التقدم وتعميقه على المستوى الدولي, حيث تتمتع بثروات طبيعية وإمكانيات مادية هائلة إضافة إلى امتلاكها لمؤهلات بشرية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية لذا حرصت الجزائر على توقيع على مجموعة

من الإجراءات التي تميزت بالتعاون المتبادل الذي دعمه إبرام مجموعة من المعاهدات و الاتفاقات في المجال السياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي لسعى الجزائر من خلالها إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني و الاستفادة من المزايا التنافسية التي تمتلكها الدول الأجنبية، ومنها تركيا حيث تعد الجزائر هي أول و اكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا ، أما تركيا فهي ثاني شريك اقتصادي للجزائر بين الدول المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي (خارج دول الاتحاد الأوربي) بعد الصين، و بالحديث عما يتعلق بتعزيز المبادلات التجارية بين البلدين هناك وجود كثيف لرجال الأعمال الأتراك في الجزائر و اهتمامهم بالسوق الجزائرية. أما تركيا هي المورد السابع للجزائر بعد فرنسا، الصين، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا و الأرجنتين لسنة 2012وعلية يمكن طرح التساؤل التالي فيما تتمثل مجالات الشراكة الثنائية الجزائرية التركية، و ما هي المكاسب التي تجنيها الجزائر من هذا التعاون

أولا: الشراكة ....دلالات وتصور

تبقى مفاهيم الشراكة متعددة إذ يعتبر مفهوم الشراكة مفهومًا حديثًا يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا, حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات[1] .لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا, وفي هذا الإطار يقترح " Bruno.Ponson أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها ", فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة, فيعتبر B.Garrette Et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة, أما في التحالف والشراكة

[1] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة[1]. فالشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي مشاريع تكنولوجية وصناعية أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقًا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية كما يعرف الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شراكة دولية تمارس حقًا كافيًا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه."انطلاقًا من التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها تتمثل في نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن).أن تكون طبيعة التعاون :تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية[2]) هذا ولم تقف الشراكة على المجال الاقتصادي والتجاري فقط ولكن امتدت إلى المجالات السياسية والثقافية والإستراتيجية بين الدول أيضًا تحقيقًا لأهداف مشتركة لصالح الأعضاء المتشاركين .وفي هذا الإطار يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها[3] هي عقد أو اتفاق بين مشروعين [4] أو أكثر، قائم على التعاون فيما بين الشركاء، على أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة، و يكون التعاون بينهما في المساهمة في رأس المال (الملكية) و المساهمة الفنية ،بما ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية بدون

---

[1] مبارك بلالطه اهمية الشراكة الاجنبية في تاهيل المؤسسة الاقتصادية الملتقى الدولى حول اثار و انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-جامعة سطيف 13 ،14 نوفمبر 2006،ص01

2 بن عزوز مُحَمَّد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 12.

[3] عمورة جمال،"دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية "،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 157 .

[4] بن حبيب عبد الرزاق و اخرون، الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الاجنبية، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة- جامعة سعد دحلب، 21 ،22 ماي 2002،ص 05

السيطرة الكاملة على المشروع، أو[1] هي خيار استراتيجي يتماشى و التحولات الحادثة في محيط المؤسسات الاقتصادية، ينطوي مفهومه على مجموعة من العلاقات التعاقدية الناشئة بين المؤسسات. و هو ما يصطلح عليه بـ " التحالف الاستراتيجي" و الذي يقصد به اتفاق بين طرفين أو أكثر، يتحقق في ظل احتفاظ كل طرف من أطراف التحالفات[2] بخصوصياته، وتبقى شروط نجاحه [3] في استقرار التشريعات و وضوح و استمرار السياسة الاقتصادية المعتمدة للدولة، من نظام الضريبي مرن، و صرامة السياسة النقدية مع كفاءة الجهاز المصرفي و المالي، واستقرار التعريفة الجمركية و اعتدالها في ظل متغيرات معدلات التضخم لتحقيق مؤشرات التوازن الداخلي، و استقرار الأسعار داخل الأسواق مع الاهتمام بالبني التحتية باعتبارها محرك أساسي لنمو النشاط الاقتصادي، و يترتب عن الشراكة أثارا ايجابية و أخرى سلبية فالايجابية [4] منها وضع حد للتبعية الاقتصادي و السياسية.وتشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب إلى دخول عالم الاستثمار ومنها تبادل الخبرات و التكنولوجيا بين تلك الموجودة في الدولة المستثمرة، و تلك الناشئة في مختلف فروع الدول الأجنبية. مع إعادة تخصيص الموارد المحلية من اجل زيادة النمو الاقتصادي.أما الآثار السلبية تتمحور في القضاء على الصناعات الوطنية الناشئة، من خلال إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدر التنافسية لها. و فقدان مبدأ التنافسية للمؤسسات المحلية . كما أن تعتبر الشراكة من أحسن الوسائل للحصول على المعارف الفنية ونقل التكنولوجيات، وذلك عن طريق الاحتكاك المباشر وغير المباشر، إلى

---

[1] سليمان بلعور، "اثر إستراتيجية الشراكة علي الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة أعمال- جامعة الجزائر، 2004 ،ص 14

[2] أحمد زغدار،"الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة"،مجلة الباحث،جامعة ورقلة العدد الثالث،2005، ص163.

[3] قدي عبد المجيد،" الاقتصاد الجزائري و الشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،جامعة ورقلة،2003،ص02.

[4] أخرمبالي ولد مُحَّد، الآثار الاقتصادية للشراكة العربية الأوروبية على الاقتصاديات العربية تجربة تونس والمغرب، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2003، ص 12.

جانب التعلم تعتبر التكنولوجيا عاملا أساسيا لتطور المؤسسة الاقتصادية، نظرا للتطورات المتسارعة التي تحدث في حقل التكنولوجيا [1] يوميا بعد يوم فإنه من الصعب أن تواكب المؤسسات دوما تلك التطورات، مما يجعل إستراتيجية الشراكة تهدف إلى تقليص تلك التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان وتكون بديلا ممكنا للانتقال التكنولوجي بطريقة أكثر سهولة. أما التصور الاستراتيجي للشراكة فان المتغيرات الدولية و الإقليمية دفعت تركيا إلى التموقع بجانب الدول المتوسطية الفاعلة في الإتحاد الأوروبي بضرورة الاهتمام أكثر بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كونها منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لها، و لقد جاءت " السياسة المتوسطية الجديدة " لتكرِّس هذا الاتجاه الذي تطور من الحوار والتعاون الأوروبي العربي و الأوروبي المغاربي مرورًا بمعاهدة برشلونة [2] و بانضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي في نوفمبر 2000 م.و مع تغييرات الأوضاع الدولية وتغيير خريطة العالم الجيوسراتيجية وعدم تمكنها من الدخول إلى الاتحاد الأوروبي[3] لجأت إلى الانفتاح على دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والموارد الأولية والتي تعتبر أسواق استهلاكية لا يستهان بها .تحاول تركيا جذب الاستثمارات العربية أخرى منها الجزائر والتي تتمتع بفوائض مالية سنوية وذلك عبر تسويق منتجاتها الصناعية والسياحية مستغلتا الأوضاع التي تمر بها حالياً المنطقة العربية نتيجة الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] اوشن ليلى الشراكة الاجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمرى تيزوزو الجزائر2011 ، ص 11.

[2] نعمة سلامة "مؤتمر برشلونة انتهى بإعلان يكرس حلفا اروبيا متوسطا"الحياة يومية إعلامية صادرة في لندن العدد 11969 بتاريخ 29 نوفمبر 1995 .

3 احمد داود اوغلو، ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي، الدار العربية للعلوم بيروت، لبنان، 2010، ص 646.

ثانيا:مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية–التركية

من المسلم به أن التجارة الخارجية لأي بلد تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية لهذه الدول مع العالم الخارجي. وتزداد أهمية هذه التجارة من خلال عملية التصدير الفائض من منتجاتها السلعية – المحدودة العدد – واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها – الشديدة التنوع – اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. كما ساهمت في إيجاد علاقة ارتباطيه بين بلد و أخر خارجي [1] . كما أصبح إصلاح السياسات التجارية من المكونات الأساسية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك لأن سياسة التجارة الخارجية ذات صلة مباشرة بالنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية وتوازن ميزان المدفوعات وان عملية التنمية في ظل اقتصاد عالمي على درجة عالية من التكامل. وتبين الإحصائيات المتاحة للهيكل السلعي للتجارة لعدة سنوات أن ترتيب فئات السلع الرئيسة لم يتغير[2] على الرغم من حصول تغيرات في حصصها، فسواء من جانب الصادرات أو الواردات رغم التحولات و التغيرات التي عرفها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر و خاصة الواردات بعد تراجع الدولة عن سياسة احتكار و فتح المجال أمام الخواص دخلت تركيا عمليا في منافسة جديدة مع فرنسا والاتحاد الأوروبي على السوق الجزائرية وذلك من خلال إعادة توزيع الاهتمام التركي بمناطق ظلت محسوبة على النفوذ الفرنسي والأوروبي, وبالتالى استشعرت ضرورة الانتشار في جميع مناطق العالم. ومن بينها الجزائر التي شهدت تحركا تركيا ملحوظا تجلى في كثافة الزيارات السياسية و الاقتصادية الرفيعة المستوى و كذا بإجراء مشاورات حول القضايا الإقليمية في حين تم إعداد المشاريع المشتركة بين الطرفين، تركيا الدولة الذي بدأ يسطع في السنوات الأخيرة، على أكثر من مستوى، خاصة السياسي والاقتصادي، وتسجّل عودتها في كل المجالات بقوة، وتحاول أن تجد لها مكانا في عالم متقلب و متميز، بصراع غير مسبوق بين مختلف القوى، لحجز مكان لها في الأسواق العالمية وعلى الساحة السياسية. لكن تركيا تركز، في السنوات الأخيرة، على الوطن

[1] عبدالوهاب حميد رشيد التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية. معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1984م، ص29 .

[2] www.UNECA-NA.org/arabe/un/documents.doc الاجتماع العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية المغرب،" الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال افريقيا"، الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لافريقيا، مكتب اللجنة الاقتصادية لافريقيا في شمال افريقيا، 13-15أفريل2005

العربي، بالرجوع إلى المعطيات التاريخية والحضارية التي ربطتها بالمنطقة، خاصة الدين الإسلامي وكشفت أرقام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار أن الاستثمارات التركية في الجزائر أكدت جديتها خلال العقد الأخير[1]، بحيث قفز عدد الشركات التركية المسجلة في الجزائر إلى أزيد من 200 شركة في السوق الجزائرية 50 منها في مجال البناء، لما تحوزه السوق الوطنية من امتيازات على غرار الاستقرار الاقتصادي التي تشهده حاليا[2]، فقد تضاعف إجمالي استثماراتها المباشرة من 500 مليون دولار سنة 2001 إلى 1 مليار دولار نهاية 2012.إضافة إلى أن أكثر من 40% من الشركات في الجزائر من أصل تركي[3]، معظمها شركات استثمارية للاستيراد و التصدير بنسبة 24,3 %، الصناعة و البناء 40 %، الخدمات 22 % و تجارة الجملة و التجزئة[4] 13,3%. و ارتفع عدد المتعاملين الأتراك المتواجدين في الجزائر من 204 متعامل في 2006 إلى 619 في ماي 2013 حيث يمثلون 6٫2 بالمائة من إجمالي عدد التجار الأجانب .و احتلت تركيا المرتبة الثامنة في ترتيب زبائن الجزائر في 2012 بحوالي 3٫04 مليار دولار فيما تعد الممون السابع بحوالي 1٫78 مليار دولار حسب أرقام الجمارك الجزائرية. وعليه يمكن القول أن المبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا سجلت تصاعدا في حجمها، من خلال تصدير الجزائر للمحروقات و استيراد المواد الاستهلاكية كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،11 جمادي الأولى1429 الموافق لـ 15 جوان 2008، مرسوم رئاسي رقم 08-172 و المتضمن المصادقة على معاهدة الصداقة و التعاون ، العدد 31، ص09.

[2] Maria.K, «Partenariat Algéro-Turque : 5 milliards de dollars d'échanges commerciaux », l'actualité quotidien national, consulté le 21 février 2013, http://www.lactualite-dz.info/Partenariat-Algero-Turque-5-milliards-de-dollars-d-echanges-commerciaux_a5216.html.

[3] Jean-Michel Meyer, «Le Maghreb, nouveau terrain de chasse des entreprises turques », consulté le :21 février2013: http,//www.jeuneafrique.com/Article/ARTJAJA2595p065-067.xml0/

[4] ايمان كيموش،"الجزائر تحضر لشراكات على المدى البعيد مع تركيا"،الفجر صحيفة يومية جزائرية، اطلع عليه يوم: 5جوان 2013، http://www.al-fadjr.com/ar/economie/246564.html.

الجدول رقم 1. بين المبادلات التجارية بين الجزائر و تركيا **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	الصادرات	الواردات	المبلغ الإجمالي	الرصيد
2002	392,65	966,94	1359,59	547.29
2003	437,78	1063,92	1501,70	626.14
2004	585,11	1331,56	1916,67	746.45
2005	605,85	1669,86	2275,71	1064.01
2006	710,85	1864,36	2575,21	1153.51
2007	921,36	2043,21	2964,57	1121.85
2008	1252,97	3289,69	4542,66	2036.72
2009	1743,00	1748,58	3491,58	5.58
2010	1522,89	2462,67	3985,56	939.78
2011	1369,72	2754,95	4124,67	1385.23
2012(*)	1286,23	2287,50	3573,73	1001.27

(*):9 أشهر الأولى فقط

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات، الجمارك الجزائرية.

نلاحظ من الجدول السابق أن الصادرات الجزائرية نحو تركيا سجلت تزايدا كبيرا و مستمرا من سنة 2002 إلى غاية سنة 2009، في هذه الفترة تضاعفت بأكثر من 4 مرات ثم بدأت في التناقص من سنة 2009 إلى غاية سنة 2012، تتمثل هذه الصادرات عموما في الغاز الطبيعي المميع ، مما يفسر حاجة الشريك التركي إلى الجزائر لتلبية طلبه، خاصة في ظل ظروفه السياسية الراهنة مع إيران و العراق. من جهة أخرى نجد أن الواردات الجزائرية من تركيا هي أيضا في تزايد، فقد سجلت من سنة 2002الى غاية سنة 2008 ارتفاعا ملحوظا تضاعف أكثر من 3 مرات، و في سنة 2009 [1]انخفض إلى النصف ثم أخذ بعدها في التزايد، و هذا ليس في صالح المؤسسات الصناعية الجزائرية خاصة و أن المنتوج التركي يتميز بالجودة و بالأسعار المعقولة،و يمكن أن ينافس و بشدة المنتوج الجزائري.

الجزائر هي أول و اكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا، أما تركيا فهي ثاني شريك اقتصادي للجزائر بين الدول المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصادي (خارج دول الاتحاد الأوربي) بعد الصين، و بالحديث عما يتعلق بتعزيز المبادلات التجارية بين البلدين هناك وجود كثيف لرجال الأعمال الأتراك في الجزائر و اهتمامهم

[1] site web: www.invest.gov.tr, consulter le 14/08/2013 .

بالسوق الجزائرية. اما على المستوى العالمي فتركيا هي المورد السابع للجزائر بعد فرنسا، الصين، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا و الأرجنتين حسبما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم: 1.نسبة تطور الواردات الجزائرية من تركيا الوحدة: مليون دولار

البلد	مبلغ الواردات	نسبة الواردات	نسبة التطور%
البلد	قيمة الواردات	نسبة الواردات	
فرنسا	6 ,005	12,83	-15,65
الصين	5,879	12,56	+ 24,03
ايطاليا	4,349	9,29	- 7,05
اسبانيا	4,091	8,74	+ 19,31
ألمانيا	2,574	5,50	+ 0,55
الأرجنتين	1,803	3,85	+1,12
تركيا	1 ,784	3,81	+ 27,52
الو.الم.الأ	1,637	3,50	-24,21

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات، الجمارك الجزائرية.

من الجدول السابق يمكن القول بأن الواردات الجزائرية و التي معظمها مشكل من السلع الاستهلاكية و ذات الاستهلاك النهائي في تزايد مستمر خاصة من تركيا، فهو البلد الذي سجلت معه الجزائر أكبر نسبة تطور في الصادرات سنة 2012و المقدرة بـ 27,52%، و هي نسبة تهدد المؤسسات الصناعية الجزائرية بالفشل.

كما أن تركيا هي الزبون الثامن للجزائر بعد الو.الم. الأ، ايطاليا، اسبانيا، فرنسا، كندا، هولندا و بريطانيا كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم2 نسبة تطور الصادرات الجزائرية الى تركيا الوحدة: مليون دولار

البلد	مبلغ الصادرات	نسبة الصادرات	نسبة التطور
الو.الم.الأ	11,943	16,14	-20,55
ايطاليا	11,670	15,77	+ 11,70
اسبانيا	7,570	10,23	+ 5,27
فرنسا	6,601	8,92	+ 0,96
كندا	5,482	7,41	+ 11,42
هولندا	5,291	7,15	+ 18,58
بريطانيا	3,937	5,32	+ 21,66
تركيا	3,041	4,11	+ 6,44

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات، الجمارك الجزائرية.

من الجدول السابق يمكن القول بأن الصادرات الجزائرية المتمثلة في المحروقات بنسبة 97 %في تزايد مستمر، و ذلك بالنظر إلى نسبة التطور أو الزيادة مقارنة بسنة 2011 سواء لتركيا أو لأي بلد آخر، و هذا يهدد الاقتصاد الوطني في حالة ما إذا انخفض سعر البترول أو الغاز.إن هذا التكوين لهيكل التجارة الخارجية ناجم عن القاعدة الضيقة في الجزائر التي ترتكز إلى درجة كبيرة على النشاط الاستخراجي للخامات، وتفتقر للمقدرة على إنتاج السلع الأخرى بصورة تمكن من سد احتياجات الأسواق المحلية مما يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط، وإلى استمرار الاعتماد على الواردات لمقابلة الاحتياجات المحلية، وبالتالي فإن الفائض في الوضع العام للميزان التجاري لا يعكس حقيقة الأوضاع في الجزائر..

ثالثا : الدوافع التركية وراء الشراكة مع الجزائر

شهدت تركيا تحولات استراتيجية في سياستها الخارجية منذ سنة 1990 وخاصة مع حرب الخليج الثانية عام 1991وانتماء تركيا لكل أنواع المشروعات سواء التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الكبير أحياناً والشرق الأوسط الجديد تارة أخرى و مشروع الشراكة الأمريكية العربية أو الشراكة العربية الأوروبية أو حتى الشراكة الاورومتوسطية وهذا ما جعل تركيا توقع على مجموعة من الاتفاقات مع الدول العربية مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع سوريا والأردن والعراق ولبنان

واتفاق شراكة مع الجزائر الذي يدخل في إطار سياسة أنقرة الخارجية والتي تمت إعادة صياغتها جذريًّا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وتقوم على الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي كعمق استراتيجي لتركيا ومنها :

1 – وجود أسواق الكبيرة محلية و حدودية والمناخ الملائم لإقامة الصناعة التحويلية من اجل التصدير (1).وذلك لوجود 7 أسواق حدودية (تونس – ليبيا – النيجر – مالي – المغرب – الصحراء الغربية وموريتانيا إضافة إلى الموقع الجيوالاستراتيجي المجاور للأسواق الأوروبية، الإفريقية و العربية

2 – توفير البيئة الاقتصادية لجذب هذه الأموال وكانت الجزائر قد انضمت إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي؛ و التوقيع على 48 اتفاقيات ثنائية لترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات.

3 – الطفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر نتيجة زيادة الأسعار العالمية للمحروقات ففي نهاية مارس 2013 بلغ احتياطي الصرف 189 مليار دولار إلى جانب احتياطي الذهب الذي يبقى مستقرا عند 173طنا، وهو ما يعادل أكثر من 4 سنوات من الواردات من السلع والخدمات، وتحتل الجزائر المرتبة 11 إلى 14 عالميا في مجال احتياطي الصرف ، ويصنف المجلس العالمي للذهب احتياطي الجزائر من الذهب في المرتبة 22 حسب الدول ، ويتوقع الصندوق أن يسهم التعافي الاقتصادي العالمي في تحسين أوضاع قطاع الهيدروكربوني في الجزائر (نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز)، وهو ما سيساعد الحكومة على استمرار تحسن الحساب الجاري الجزائري، ويساعد الحكومة على تبني خطط إنفاق اكبر، وعجز ميزانية اكبر، ومن ثم نمو القطاع غير الكربوني على نحو أفضل.

4- الجزائر بلد غني بالموارد الطبيعية وله موقع إستراتيجي ، وطبيعة سكانه الفتية مؤهل أن يصبح واحداً من أفضل الإقتصادات المنفتحة في منطقة شمال إفريقيا ، وهذا ما جعل الشركات التركية تنجذب إليه بوصفه من المواقع المثلى التي تبحث عنها الشركات (الموارد ، الموقع ، السوق) التوفر على ثروات طبيعية هامة الرتبة 15 من حيث الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم الرتبة 07 في العالم من حيث موارد الغاز المؤكدة الطاقة الشمسية المحتملة مدة أشعة الشمس تصل إلى 3000 ساعة سنويا ضف إلى ذلك ثروات منجمية أخرى كالفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم، التنغستن، الكاولين والسيليكون ... الخ.

5 – تحسن الوضع الأمني و السياسي وعودة السلام في البلاد جعل مناخ الاستثمار أكثر ملائمة لانطلاق مجالات استضافة أي استثمار مع صدور مجموعة من القوانين و الأوامر المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب.

6 – تأهيل الاقتصاد الجزائري الذي أدى إلى تطوير عمل القطاع الخاص وبسرعة لزيادة كفاءته في المنافسة ، وبصورة متزامنة مع تأهيل الموارد البشرية ومنه تم امتصاص أكبر قدر من البطالة وذلك من خلال تنشيط وتوسيع نطاق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الملائمة, وفي المجالات كافة . فضلاً عن توسيع وتطوير البني الإرتكازية وتركيز الاهتمام بمتطلبات الاحتياجات البشرية الأساسية ، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لها . بتطبيق المخطط الخماسي الطموح والهام للاستثمار بقيمة 286 مليار دولار"، وهو المخطط الذي جعل المتعاملين الاقتصاديين الأتراك يولونه اهتماما كبيرا لأخذ حصص في السوق والمساهمة في إنجاز المشاريع الاقتصادية الضخمة التي شرع فيها في إطار هذا البرنامج .

7 – مكافحة جذرية للفساد بكل أنواعه، والجزائر عضو في اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 2004 على رغم مع بعض التحفّظات، واعتمدت قانوناً للوقاية من الفساد في 2006. وفي العام ذاته، أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد. وإصلاح السياسات التنظيمية ومراجعة قوانين الاستثمار والتجارة والعمل والأجور وإدخال التعديلات الملائمة عليها وتطوير قوانين البيئة وحقوق المستهلك وحقوق الملكية وتأمينها. وتحديد قوانين المنافسة ومكافحة الاحتكار ، مع تسريع تطوير إنتاج القطاع الخاص ليأخذ دوره , وبناء قاعدة معلومات واضحة ودقيقة لخلق المزيد من فرص التأكد للمستثمرين .

8 – انطلاق مرحلة تجسيد برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري في 2013او ما يسمى(ديفيكو1) [1] المتضمنة في برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري لكل واحد من قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية و السياحة والصناعات التقليدية و كذا الصناعة و مستقبليا في 2014 انطلاق يسمى(ديفيكو2) [1]

[1] برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنويع الاقتصاد في الجزائر "ديفيكو "1 تم التوقيع عليه في ديسمبر 2009 و انطلق رسميا مطلع جانفي 2010لمدة ثلاثة سنوات لتحديد الأعمال الواجب القيام بها على أساس الاحتياجات المسجلة على مستوى مؤسسات و الشركات للقطاعات الفلاحة و الصناعات الغذائية و السياحة ويساهم في إنشاء ظروف مواتية لتمكين الاقتصاد الجزائري من استغلال الفرص المتاحة لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر و قد تم تخصيص اكثر من 60 % من ميزانية هذا البرنامج الذي يناهز 20 مليون اورو لقطاع الفلاحة اما الباقي فموزع على قطاعي السياحة و الصناعة.

رابعا: دوافع الجزائر لقبول الشراكة

استطاعت تركيا، في وقت قصير، أن تجذب الانتباه إليها، بل أصبحت نموذجا للكثير من الدول العربية لكن تركيا لا تقدّم نفسها كنموذج للعرب، فهي تتمنّى فقط أن يستفيد العرب من مميّزات التجربة التركية في إطار من الشراكة والحوار، وكلّ ما تقدّمه تركيا أن تساعد أيّ دولة في تقديم خبرتها الاقتصادية والسياسية والتجارية للدول التي ترغب في ذلك، حتى في المجال الاجتماعي. آخذة البعد الإنساني الذي هو أساس العلاقات التركية العربية، فالمعايير التي تعتمد عليها تركيا في تعاملها مع المنطقة العربية، حاليا، هي الثقافة والأخلاق المستمدة من الدين الإسلامي المشترك، مضيفا أن تركيا تعود بهذا التوجّه إلى الأصل ومن بين الدوافع لقبول الشراكة

1 - يعتبَر الانتقال الذي حققه الاقتصاد التركي مصدر إعجاب لكثير من الاقتصاديين ، فالاقتصاد الذي كان على حافة الانهيار في مطلع الثمانينات، بات يحتل المرتبة 6 على مستوى العالم لجهة الحجم لعام 2012، وان مؤشرات الاقتصاد الكلي [2] سجلت تركيا معدل نمو يفوق نسبة 8 % خلال سنة 2011 و هو النمو الأسرع في العالم بعد الصين، كما أكدت سنة 2011 النمو القوي المسجل في العقد السابق بمتوسط 6 ب%(باستثناء سنة 2009 عندما شهدت نمو سالب مقدر ب 4,7 %بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية فتأثرت بأزمة ديون و ركودا اقتصاديا)، و هكذا تمكنت من مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ب 3 مرات (700 مليار دولار سنة 2011)حيث ارتفع من 231 بليون دولار عام 2001 إلى 736 بليوناً عام 2010ومنه ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3500 دولار عام 2002 إلى 10000 دولار نهاية عام 2010. واعتمدت تركيا على توسيع القاعدة الإنتاجية، فارتفعت الصادرات السلعية إلى 114 بليون دولار من 36 بليوناً ما بين 2002 ونهاية 2010. كذلك ارتفع عائد السياحة من 8.5 بليون دولار إلى 20 بليوناً.كما أن ميزانها التجاري قدر بأكثر من 357 مليار

---

[1] برنامج ديفيكو 2 الذي يوجد في طور الاعداد فيخص بشكل اساسي قطاع الصيد البحري و الموارد الصيدية من خلال تنفيذ اعمال ترمي الى تحسين تسيير الموانئ وانظمة متابعة الصيد البحري و مراقبة السواحل و تربية المائيات.و يرمي هذا البرنامج الجديد المتوقع خلال سنة 2014 الى غاية 2017 تطوير هذا القطاع من اجل تحقيق تموين اكبر للسوق الوطنية و تعزيز الصادرات.

[2] وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة لأوروبا، المكتب المكلف بتركيا،الفترة ما بين 2013.03.06 إلى غاية 2013.05.07.

دولار سنة 2011 منها 240 مليار دولار واردات. و بالحديث عن الوضع النقدي فان معدل التضخم انخفض من 30 % سنة 2002 [1] إلى 6 % سنة 2010، و انخفاض الدين العام ب 40 % من الناتج الداخلي الخام.أما فيما يخص التشغيل فتركيا وفرت ما يعادل 380 ألف منصب شغل جديد سنة 2011، و معدل بطالة مقدر ب 9,1 % سنة 2011 و 8,4 % سنة 2012 .كما أنها أنظمت إلى نادي أكبر الدول الاقتصادية في العالم.

2 - تحقيق المصالح الآنية و المستقبلية وهي معنية بالتحولات التي تشهدها الساحة العالمية من حيث التكتلات الاقتصادية من جهة والعلاقات التاريخية التي تربطنا بتركيا الأكثر تقدما حاليا حيث أدرج الاقتصادي التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإإندونيسيا والمكسيك وروسيا .وأصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريراً حول مستقبل الاقتصاد العالمي وتحدث بثناء عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي،وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصادياً في العالم، وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول عام 2050م.

3 – إمكانية الحصول على تقنية متقدمة نسبيا تمكن من انتعاش الصناعة خاصة و إن الصناعة التركية ترتكز على قدرات التصدير والبحث والتطوير للقطاع على مستويات عالية من الإنتاج، والتي تعود بدورها إلى التعاون القائم بين المقومات الأساسية للصناعة، مع أقسامها الفرعية، والتفاعل الإيجابي من خلال المشروعات المشتركة بين الجامعات والصناعة والمرافق اللوجيستية المتقدمة وخاصة صناعة السيارات ، التي تتكون من 17 شركة إنتاج أساسية محلية وأجنبية، تدعمها نحو 4000 شركة تعمل في الصناعات الفرعية لهذا المجال، حيث احتلت تركيا المركز السادس عشر بين الدول المصنعة للسيارات في عام 2010، مع إنتاج يفوق مليون سيارة، في حين أنها تُعد أكبر منتج للسيارات التجارية في أوروبا. يتم تصدير حوالي 70 في المائة من الإنتاج المحلي. في الوقت ذاته، بلغ عدد السيارات التي بيعت في السوق المحلية حوالي 80000 سيارة في عام 2010.

---

[1] Jean-Claude Vérez, « la Turquie au carrefour d’enjeux stratégique et VARIA », Revue Tiers monde, composé et imprimé en France, Jouve, édition ARMAND Colin, N° 194, Avril-juin 2008, p 288.

4 - إمكانية جذب الاستثمارات التركية المساعدة على تحقيق التنمية المنشودة حيث تعد تركياّ سادس اقتصاد متطور في أوروبا، مع قبول تركيا بقاعدة 49/ 51 [1]لحصول طرف محلي على حصة مسيطرة لا تقل عن 51 % لمساهمين جزائيين مقابل حصص لا تتعدى 49 % لمساهمين أجانب بالإضافة إلى فائض من العملة الصعبة لصالح الجزائر. ورد في قانون المالية التكميلية[2] لسنة 2009 في المادة 58 من القسم الثالث للأمر 09-01 المجلس الوطني للاستثمار . أحدث هذا القانون تغيرات جذرية و جوهرية على الاستثمار بصفة خاصة و الاقتصاد بصفة عامة على عكس الشركات الغربية التي تمارس ضغوطا كبيرة على الحكومة الجزائرية لحملها على إلغاء بنود قانون المالية التكميلي 2009 الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، لم تفرض المؤسسات التركية3 أي شروط سياسية نظير الاستثمار في الجزائر، و لم يعترض رؤساء الشركات التركية على قرار الحكومة الجزائرية سنة 2009 القاضي بتعديل شروط مزاولة الأعمال ضمن قانون المالية التكميلي،

خامسا: جوهر ومضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر و تركيا في مجال الصناعة

إن النتائج التي سجلها القطاع الصناعي العمومي و الخاص خلال السنوات الأخيرة تكشف مدى ركود القطاع الصناعي . فالمؤسسات الصناعية الوطنية لم تستطيع أن تتكيف لحد الآن مع التغيرات الحاصلة ولم تصل بعد إلى المستوى المرغوب مما أدى بالجزائر إلى انتهاج إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي و دخولها فى شراكة مع تركيا ، ولعله الفرصة المتاحة

---

1 مقابلة مع القائم بالأعمال بالسفارة الجزائرية التركية بالجزائر، يوم 24 أفريل 2013. انه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي و يقصر بالمساهمة الوطنية جمع عدد من الشركاء كما يجب إخضاع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،04 شعبان 1430 الموافق لـ 26 جويلية 2009، الأمر رقم 01-03، العدد 44، ص13.

[3] زينب بن سعيد،" المستشار التجاري بسفارة تركيا: الجزائر شريك فعال ونرغب في تعزيز العلاقات الإقتصادية "صحيفة الجزائر الجديدة،اطلع عليه يوم 23ماي 2013، المستشار-التجاري-بسفارة-تركيا-الجزائر-شريك-فعال-ونرغب http://www.eldjazaireldjadida.dz/article/حوار/

أمام المؤسسات الجزائرية لاقتحام الاسواق العالمية واسعة الاستهلاك وعليه تم التوقيع على مذكرة تفاهم[1] بين الجزائر متمثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية السابقة وبين تركيا متمثلة في و وزارة الصناعة و التجارة وذلك بتاريخ في 28 نوفمبر 2004 بالجزائر العاصمة، بهدف تشجيع وتطوير و تنظيم هذا النوع من المؤسسات في كلا البلدين لا سيما تلك المتعلقة بالجودة، التكنولوجيا و المعلومات. مع العمل على التوأمة بين مختلف مراكز الربط التجاري وإدماج العمال في البرامج التكوينية لتطوير المهارات التسييرية للقطاع الخاص و تحسين مستوى مسيري المؤسسات للطرف الجزائري مع مساعدة الطرفان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكلا البلدين على الولوج إلى أسواق دول أخرى. مع تنشيط إرساء و تطوير نشاط المناولة في كلا البلدين. مع العلم ان هذه الاتفاق كانت لمدة 3 سنوات مع إمكانية تمديدة لمدة ستة أشهر إضافية لكن الملاحظ أنها لازالت سارية المفعول رغم انتهاء المدة القانونية لها

1 –صناعة الحديد و الصلب

كانت الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وستبقى الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة وتشكل الصناعة التحويلية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص، نظراً لقدرتها على النمو،وتوليدها للدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال، حيث حققت قيمة مضافة قدرها 9.10 مليار دولار لسنة 2011 مقابل 81.60 مليار دولار كقيمة مضافة لاجمالي لكل فروع الصناعة فى الجزائر ومن هذه الصناعة إنتاج الصلب و الحديد حيث سجل إنتاج الصلب فى الجزائر انخفاضا كبيرا بين عامى2007 و2008 بلغت نسبته 50.3 % حيث انخفض الإنتاج من 3.1 مليون طن عام 2007 الى 646 ألف طن عام 2008 واستمر الانخفاض حتى عام 2009 وإن كان بنسبة أقل حيث انخفض الانتاج من 646 ألف طن عام 2008 الى 458 ألف طن عام 2009 بنسبة انخفاض قدرها 29% . و تأتى الجزائر فى المرتبة الرابعة من حيث الاستهلاك حيث بلغ حجم استهلاكها من الصلب حوالى 5.02 مليون طن عام 2008 بزيادة قدرها 20 %مقارنة بعام 2007

[1] مذكرة تفاهم، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، مديرية التعاون.

وبمقارنة الإنتاج بالاستهلاك في الجزائر نجد أن هناك عجز في الإنتاج خلال عامي 2007 و 2008 بلغت قيمته 2.9 مليون طن عام 2007 وارتفع إلى 4.4 مليون طن عام 2008 أماحجم استيراد الدول العربية لحديد التسليح عام 2012 مقارنة بعام 2011 ومن المعلوم أن الجزائر استوردت ما يزيد عن 4.5 مليون طن من منتجات الصلب المختلفة عام 2012 وخاصة حديد التسليح والمنتجات الطويلة لمشروعات الإنشاءات فنجد أن الجزائر على رأس قائمة الدول العربية المستوردة لحديد التسليح والذي بلغ 3.1 مليون طن عام 2012 مقارنة بعام 2011 الذي بلغ حوالي 2.7 مليون طن من مجموع حجم استيراد الدول العربية لحديد التسليح عام 2012 حوالي 8.4 مليون طن و تتمثل أهم الشركات الجزائرية في الشركة الجزائرية للحديد والصلب والتي يبلغ إنتاجها 1.1 مليون طن . اما عن تواجد الشركات الأجنبية في الجزائر فنجد شركة ميتال ستيل حصلت على70 % من شركة ميتال عنابة الجزائرية، وتتطلع لتقوية تواجدها في هذا السوق من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية في وحدتها الموجودة في الجزائر، كما تقوم بمفاوضات للحصول على نسبة أغلبية في عدد من الشركات العاملة في مجال صناعة الالانابيب في الجزائر، إضافة إلى تواجدها القوي على مستوى صناعة خام الحديد من خلال إقامتها للشركة المختلطة (إسبات تبسة)عام 2006 ، حيث تمتلك النصيب الأكبر في هذه الشركة. شهدت الأسواق العربية خلال عامي 2008 و 2009 تغيرا كبيرا ليس فقط من حيث الكميات ولكن أيضا من حيث مصادر وارداتها فقد احتلت تركيا المركز الأول في تصدير منتجات الصلب إلى الدول العربية المتمثلة في مربعات الصلب والمسطحات على البارد والساخن وحديد التسليح حيث بلغ إجمالي الواردات العربية من تركيا عام 2007 حوالي 99.7 مليون طن من المنتوج وبلغ إجمالي الواردات النهائية للصلب، حيث تمثل هذه الكمية 75 %من إجمالي صادرات تركيا إلى العالم سجل النصف الثاني من عام 2009 زيادة في حجم الواردات التركية من منتجات الصلب النهائية حيث بلغت كمية الواردات 6.128 مليون طن مقارنة ب 5.523مليون طن بالنسبة لنفس الفترة من عام 2007 أى بزيادة قدرها 10.9 % وتأتى الجزائر في المرتبة الثالثة حيث ارتفعت وارداتها بنسبة 276 % فقد ارتفعت من 114 ألف طن خلال النصف الأول من عام 2008 إلى 429 ألف طن خلال نفس الفترة من عام 2009 وتعتبر الجزائر اكبر الدول المستوردة لحديد التسليح في العالم ... وقد تم إعفاء دول الاتحاد الاوربى من هذه الرسوم ولذا سوف تظل هذه الدول هي المنافس الوحيد لتجارة الصلب مع الجزائر . وقعت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و

شركة[1] توزيالي ايرون ستيل على اتفاقية استثمار[2] في 7 مارس 2012، تتضمن إنشاء مصفحة لسبائك الفولاذ من اجل إنتاج السلك و شرائح موجهة للبيع على مستوى المنطقة الصناعية. يقع المصنع في منطقة بطيوة 40 كيلومتر نواحي وهران فيمتد في منطقة أكثر 30 هكتار و يعتبر المشروع من أكبر الاستثمارات التركية المباشرة في الخارج، و تبلغ القيمة الإجمالية للمشروع الذي ستنجزه شركة "توزيالي" [3]التركية لصناعة الحديد و الصلب، بجميع مراحله 500مليون دولار و تخصص نصف إنتاج المصنع للمنتجات الطويلة الموجهة للسوق الداخلية ، بحيث سيكون أول منطقة عملية تعمل بفرن كهربائي بشكل قوس فهو مجهز بأحدث التكنولوجيا، و فيها مطحنة و6 وحدات فرعية هي: محطات كهربائية، وحدة من الأكسجين، وحدة معالجة المياه، وحدة جمع الغبار، قاعة الخردة و ورشة صيانة. أما الطاقة الإنتاجية [4] للمصنع تصل إلى 700 ألف طن سنويا من منتجات الصلب بما في ذلك 350 ألف طن من قضبان سلكية و 350 ألف طن من الصفائح بعد دخوله حيز الإنتاج،كما أن هذا المصنع سوف يقلل 40 % من فاتورة الواردات على الآلات و الشرائح ما يمثل 300 مليون دولار كما يهدف المشروع أيضاً إلى تشجيع نقل

[1] تأسست الشركة توزيالي لتصنيع منتجات معدنية سنة 1952 من قبل شريف توزيال في إسكندرية (تركيا) هي اليوم أكبر شركة تابعة للقطاع الخاص في إنتاج الصلب، و من أكبر 10 شركات صناعية في هذا المجال لدينا مصانع و شركات تجارة. الحديد و مواد البناء. أما شركة توزيالي للحديد و الصلب الجزائر أنشئت سنة 2007 : و هي شركة تخضع للقانون الجزائري مع رأس مال يقدر ب50 مليون دينار و مختصة في تصنيع منتجات الصلب.

[2] موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،اطلع عليه يوم: 3 جوان 2013، http://www.andi.dz/index.php/ar/news/801-signature-d-une-convention-d-investissement-andi-tosyali

[3] Le géant turc de la sidérurgie, Tosyali, s'implique dans la fabrication de l'acier : Création de 4500 emplois directs et indirects, consulté le 07/08/2013 http://www.made-in-algeria.com/data_5/even_detail.php?id=28114#

4 Sana Harb, » Le turc Tosyali iron & steel industry va réaliser une aciérie à Bethioua (Oran) », consulté le 03 juin 2013, http://www.maghrebemergent.com/component/k2/item/21919-le-turc-tosyali-iron-steel-industry-va-realiser-une-acierie-a-bethioua-oran.html

المعرفة في هذا القطاع و خلق فرص العمل بحيث يوفر في بداية نشاطه أكثر من 1000 عامل بصفة مباشرة و 3500 عامل بصفة غير مباشرة و إضافة الى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما التي تعمل في قطاع البناء.

2 – صناعة النسيج

يعتبر قطاع صناعة النسيج و الملابس العمود الأساسي في الاقتصاد التركي بدوره الحيوي الذي يلعبه في الاقتصاد التركي و عمليات الصناعة و توسيع الأسواق التركية بالخاصة في أخر عقدين . و في الثمانينات كان قطاع رائد في الاقتصاد العالمي و حركة التصدير بسبب مكاسبه من عمله صعبة ليصبح من اكبر العوامل المساهمة في الاقتصاد التركي. حيث حقق نمو بنسبة 12.2% في التسعينات بينما نمو الاقتصاد التركي بشكل عام 5.2%سنويا.يبلغ حجم الاستثمار في القطاع 150 بليون دولار منهم 50 بليون في الفترة من5-10 سنوات الأخيرة فتركيا بتأقلمها مع المعايير الأوروبية المتعلقة بالبيئة و الجودة و الأمان تطمح لدفع عجلة الاقتصاد و زيادة معدلات الإنتاج و المنتجات.كما أنها تسعر وفقا لمجال التصنيع التركي ان مساهمة الشركات التركية في إعادة الاعتبار لبعض فروع النسيج في الجزائر الذي واجه أزمة هيكلية مع نهاية الثمانينات، ساهم في اختفاء معظم الشركات المنتجة التي تضررت من المنافسة الآسيوية الكبيرة وخاصة الصينية، حيث أضحت الشركات التي عانت من عدم تجديد أدوات الإنتاج و العصرنة غير قابلة على مواكبة التطورات المسجلة في السوق في ظل الاختراق الصيني مع تحرير التجارة الخارجية وان صناعة النسيج كانت غائبة كليا في الجزائر في الوقت الذي عرفت فيه تحولات كبيرة في العالم خاصة في الصين و تركيا. كما هذه الصناعة لا زالت تتميز بقدم تجهيزاتها و إنتاج ملابس جاهزة لا تستجيب لمطالب المستهلك الجزائري. أما الهدف من إعادة بعث قطاع النسيج، فيتمثل في التقليص من الواردات وتحسين العلامة الجزائرية مستقبلا من أجل الاستجابة لمتطلبات المستهلك، لاسيما الشباب وكذا التصدير نحو السوق الدولية و من اجل إنعاش هذه الصناعة تم التوقيع على عقدين للمساهمة في 30 أفريل 2013 بين المجمع العمومي للخياطة و الألبسة[1] و الشركة التركية رينجلسان لإنتاج الألبسة الجاهزة

[1]APS, consulté le 22 février2013, http://www.aps.dz/Textile-et-habillement-des.html

ببجاية و النساجة بغليزان، يتضمن هذان العقدان إنشاء شركتين مختلطتين تكون ملكا بنسبة 70 % لشركة الخياطة و الألبسة التابعة لشركة تسيير المساهمات و 30 % للشركة التركية برأسمال إجمالي مقدر بمليار دينار لكل شركة، و تسمح هذه الشركات بتوفير مناصب شغل جديدة.يكون فى حدود 3000 منصب شغل عند بلوغ الإنتاج النهائي للمصنعين تنتج الشركة الأولى[1] و التي مقرها بموقع الشركة الجزائرية للبدلة (ألكوست) ببجاية ألبسة مثل البدلات و المعاطف، ينطلق نشاطها الإنتاجي في سبتمبر 2013 و يوجه نصف إنتاجه للسوق الوطنية و يصدر الباقي نحو الأسواق الأوروبية. و تعتزم الشركة تحقيق رقم أعمال قيمته 3ر4 مليار دج خلال السنة الأولى من النشاط لبلوغ 5 ملايير دج مصنع بجاية يكون نصيب الحكومة الجزائرية فيها 51 % مقابل 49 % للطرف التركي وفق ما ينص عليه قانون الصفقات العمومية.و تنتج الشركة الثانية و التي مقرها وحدة مينا للنسيج بغليزان معنية بإنتاج الأدوات النسيجية مثل الألبسة الرياضية، القمصان والجوارب، وتصدير المنتوج نحو السوقين الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، في حين يتم تسويق بقية الإنتاج بالسوق الوطنية. ينطلق نشاطها الإنتاجي في سبتمبر 2013 وتعتزم الشركة من وراء ذلك تحقيق رقم أعمال بقيمة 2.5 مليار خلال السنة أولى من النشاط ليبلغ 5 مليارات دينار في حدود السنة الثالثة فستستحوذ فيه الجزائر على نسبة 83 بالمائة مقابل 17 بالمائة للطرف التركي، على أن يتم الشروع في التصدير خلال السداسي الأول لـ2014. بالإضافة إلى رفع من قدراتها البشرية لتبلغ 3 مرات عدد العمال الذي كان ينحصر في حدود 162 عامل.وقعت شركة المساهمة[2] التابعة للقطاع العام SGP والمجموعة التركية Taypa اتفاق شراكة لانجاز مجمع متكامل مخصص لصناعة النسيج في المجمع الصناعي الجديد بغليزان في ماي 2013. و يشمل الاتفاق بناء ثماني وحدات صناعية في الغزل والنسيج والملابس، ومركزا لرجال الأعمال، ومدرسة

[1] منتدى الجيش العربي،اطلع عليه يوم:06 فيفري 2013، http://www.arabic-military.com/t51567-topic

[2] H , Nacer, « Partenariat algéro-turc pour la réalisation d'un complexe de textiles à Relizane », le financier,consulté le 05 juin 2013 http://algerie-flashinfo.com/post/7108727/Partenariat-algero-turc-pour-la-realisation-d-un-complexe-de-textiles-a-Relizane.html

التكوين في صناعة الغزل والنسيج والملابس مع بناء قطب سكني للعمال. و التكلفة الإجمالية للمشروع تقدر ما بين 800 و 900 مليون دولار سيتم استثمارها على مراحل، مما سيجعله مصنعا عالميا لصناعة النسيج.مع احتمال أن رقم الأعمال للشركاء الجزائريين و الأتراك من المتوقع بلوغه 50 مليار دينار في نهاية خمس سنوات بطاقة إنتاج تقدر ب 60 مليون متر من القماش منها 60% من الإنتاج للتصدير، والباقي لمصنع الملابس من الجينز ، و الذي من المقدر أيضا أن ينتج 30 مليون سروال جينز للسوق المحلية، و استفادة 400 عامل من التكوين عند فتح مدرسة التكوين في مجال المنسوجات والملابس.

الخاتمة

لقد عرفت العلاقات الجزائرية التركية انتعاشا خلال السنوات الأخيرة ، سواء من خلال مشروع النسيج الذي سيجعل الجزائر أول دولة في إفريقيا مصدرة لأوروبا و أمريكا لهذا المنتوج، إضافة إلى فتح مدارس تكوين للعمال لاكتسابهم الخبرة و المهارة. أو من خلال الحضور في مشروع مصنع الحديد و الصلب و هدفه تقليص فاتورة واردات الجزائر بنسبة 40%.وتسعى الجزائر من وراء هذه الشراكة ليس من اجل جلب الأموال من جراء المشاريع المندرجة في إطار الشراكة، إنما هدفها الأساسي هو جلب التكنولوجيا و الاستفادة من التجارب و الخبرات، و خير دليل على ذلك هو فتح مدارس تكوينية تابعة للمصانع. لان حسب التقارير الأخيرة تحتل الجزائر مرتبة 147 في العالم ضمن الدول التي تفتقر للتكنولوجيا، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى تحسين هذا المجال من خلال إبرام عقود شراكة في مجالات ذات الصلة بالتكنولوجيا و إن نجاح الشراكة وتفعيلها يستلزم تحضير مناخ ومحيط اقتصادي واسع يشمل كل المجالات ذات الصلة بالمخرجات النهائية للمنتج، كإصلاح المنظومة النقدية، المالية والجبائية، إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة، إصلاح القطاع المؤسساتي بما يتماشى وقوانين اقتصاد السوق.

ومن هذه الدراسة نصل إلى أنه وبالرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة ، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين لا يزالون يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع ، وكذا الإجراءات الإدارية المعقدة، حيث أن الاستثمار في الجزائر وخاصة في القطاع الصناعي لا يزال بعيدا عن مستوى التطلعات. بالرغم من أن الجزائر تتمتع بجملة من المؤهلات التي تمكنها من استقطاب الشركات الأجنبية إلا أن حصيلة الشراكة الأجنبية لا زالت جد ضعيفة خارج قطاع المحروقات